

Distr.
GENERAL

TD(X)/PC/6
22 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة العاشرة

بانكوك، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠

مبادئ توجيهية لاشتراك الاتحاد الأوروبي في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مذكّرة من إعداد أمانة الأونكتاد

تعمّم الوثيقة المرفقة بناء على طلب سعادة السيد بيكا هوهتانييمي، الممثل الدائم لفنلندا، بصفته ممثلاً لرئاسة الاتحاد الأوروبي.

مذكرة أمانة

سيدي الرئيس،

قرر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي رسمياً، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الموقف الأساسي الذي يجب أن يتبعه الاتحاد الأوروبي في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العاشر.

وبناء على ذلك، أتشرف، بصفتي ممثلاً لرئاسة الاتحاد الأوروبي، بأن أرفق طياً "المبادئ التوجيهية لاشتراك الاتحاد الأوروبي في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العاشر" الناتجة عن هذا المقرر. وأرجو أن تحال هذه المبادئ التوجيهية إلى اللجنة التحضيرية الجامعة وأن تنتظر هذه اللجنة في استخدامها كأحد الأسس لنص ما قبل المؤتمر، المتعلق بالأونكتاد العاشر.

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذه المبادئ التوجيهية كوثيقة رسمية من وثائق الأونكتاد.

وتفضلوا، سيدي الرئيس، بقبول فائق الاعتبار.

السفير بيكا هوهتانييمي
الممثل الدائم لفنلندا

سعادة السيد فيليب بوتني
السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف
رئيس مجلس التجارة والتنمية

مبادئ توجيهية لاشتراك الاتحاد الأوروبي في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العاشر

أولاً - مقدمة

١- سيكون الأونكتاد العاشر مكرساً لمسألة "العولمة بوصفها أداة للتنمية جميع البلدان وجميع الشعوب" فالعولمة تتيح بالفعل آفاقاً جديدة لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، شاملةً ولكن أيضاً متجاوزةً تلك التي أتاحتها التجارة، التي أنشئ الأونكتاد أصلاً من أجلها. وسيكون الأونكتاد قادراً، بتركيز عمله على العولمة، على صون دوره الهام في المناقشات الدولية للمسائل المرتبطة بالتجارة والمتعلقة بالموضوع إلى أعلى درجة في الوقت الحاضر في سياق التنمية المستدامة.

٢- وينبغي أن تكون أعمال المؤتمر مبنية على فهم واضح ومشارك للعلاقة بين التنمية المستدامة والعولمة، اللتين تشكل التجارة وتحرير الاستثمار أداتين أساسيتين لهما. وكي تجني البلدان النامية منافع العولمة وتواجه تحدياتها، ينبغي لها وكذلك للجهات المانحة وللمجتمع الدولي أن تعيد التفكير في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية وفقاً لذلك.

٣- ولدى إعادة التفكير في هذه الاستراتيجيات، سيكفل الاتحاد الأوروبي، عن طريق المناقشات في الأونكتاد العاشر، وكذلك عن طريق عمل الأونكتاد في السنوات الأربع القادمة، حدوث تقدم متواز سواء في تحسين الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات المحلية في البلدان النامية أو في تحسين وتقوية البيئة الدولية التي يجب أن تحدث فيها التنمية.

وستكون الاستراتيجيات والسياسات التي سيدعمها الاتحاد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي متسقة مع أهداف الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك سياسة التعاون الإنمائي. وعليه، سيتعين عليها أن تشجع الإدماج الهادئ والتدريجي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وسوف تهدف إلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والسليمة بيئياً وتنطوي على نهج متكامل لتخفيف الفقر.

وينبغي أيضاً أن تأخذ الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية في الاعتبار أثر العولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، كما دعي إلى ذلك في قرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٥٩/١٩٩٩.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي صياغة هذه الاستراتيجيات والسياسات بغية تحقيق قدر أكبر من الترابط بين الأوجه الهيكلية، والاقتصادية الكلية، والتجارية، والمالية، والإنمائية للسياسة الاقتصادية بحيث تزيد فعالية هذه السياسات، وتساعد على إيجاد إطار لسياسة اقتصادية منفتحة ومستقرة يؤدي إلى إدماج البلدان النامية في التجارة العالمية وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف الفقر فيها.

٤- وسينعقد الأونكتاد العاشر بعيد انعقاد المؤتمر الوزاري في سياتل، الذي يُتوقع منه أن يبدأ جولة جديدة من المفاوضات التجارية في منطقة التجارة العالمية. وسيصادف انعقاد الأونكتاد العاشر أيضاً مرحلة هامة من عملية ما بعد لومي حيث تجري مفاوضات إقليمية أخرى مع البلدان المتوسطة، والسوق المشتركة للمحروط الجنوبي، وشيلي، والمكسيك. وهذه التطورات المترامنة تتيح إمكانية لتحقيق نتائج أكثر شمولاً عن طريق اتباع نهج عالمي. وهذا يتطلب وجود درجة عالية من الترابط والاتساق بين جميع المبادرات المتخذة في كل من أطر التفاوض تلك على المستوى الإقليمي وعلى المستوى المتعدد الأطراف.

ثانياً - العولمة والتنمية

٥- كانت العولمة، بواسطة حدوث موجة لم يسبق لها مثيل من الابتكارات التكنولوجية وتقسيم دولي للعمل أكثر فعالية، أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في النمو العالمي على مدى العقود الماضية. غير أن البلدان لم تستفد بالتساوي من المزايا الناتجة عن زيادة تحرير التجارة وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي حين أن بعض الاقتصادات الناشئة قدمت الدليل على وجود طريق للخروج من التخلف بفضل الاستراتيجية الموجهة نحو التصدير واستيعاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن أغلبية البلدان النامية لم تحقق أي زيادة ذات شأن أو متواصلة في ناتجها المحلي الإجمالي للفرد الواحد خلال العقود الثلاثة الماضية.

٦- وبرغم التقدم الواضح المحرز من حيث توافر الأغذية، ومعرفة القراءة والكتابة، والعمر المتوقع في معظم البلدان النامية، لا يزال الفقر يشكل أكثر من أي وقت مضى تحدياً غير مواجه. ويضاف إلى ذلك أن البيئة العالمية، والمحلية في كثير من الأماكن، تتدهور بسبب أنماط الإنتاج غير المستدام والاستهلاك المرتبط بصورة نموذجية إما بالفقر المدقع السائد في البلدان النامية أو بعدم استيعاب التكاليف البيئية داخلياً بقدر كاف في أسعار السوق في البلدان المتقدمة وفي الاقتصادات الناشئة.

٧- والحلقة المفقودة بين العولمة والتنمية هي وجود سياسات محلية مناسبة. فالتنمية تتوقف بالفعل، أولاً وقبل كل شيء، على السياسات المحلية. وينبغي دعم هذه السياسات بالتعاون الاقتصادي الدولي. وقد لعبت التجارة الحرة بوجه خاص دوراً إيجابياً بالنسبة إلى البلدان التي أخذت تنفذ استراتيجيات إنمائية فعالة؛ فإن نطاق سياسات من هذا القبيل يتجاوز إلى حد بعيد أثر الصادرات والواردات وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لبلد من البلدان.

٨- ويمكن للعولمة بواسطة التجارة الحرة ونظم الاستثمار المنفتحة أن تحسّن مجمل أداء اقتصادات البلدان النامية شريطة أن تعزّز السياسات المحلية بتقوية المنافسة في الأسواق المحلية، وبفتح الباب لفرص سوقية جديدة في الخارج لصادرات البلدان النامية، وبزيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في رأس المال المادي والأصول المعنوية، بما في ذلك الأموال العامة الضرورية. وإن تعزيز القواعد والمبادئ المتعددة الأطراف التي تدمج متطلبات

التنمية المستدامة هو الطريق الوحيد لضمان اتساق الاستراتيجيات الإنمائية الفعالة في الداخل وفرص العولمة بواسطة التجارة الحرة وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٩- ولجني تلك المنافع، يتعين استيفاء خمسة شروط:

ألف - وجود المؤسسات والسياسات المحلية الفعالة

باء - الاهتمام بالقيود الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف

جيم - توفرُ موارد كافية

دال - تحقيق التوافق المتعدد الأطراف للقواعد والمبادئ

هاء - التنسيق.

ألف - وجود المؤسسات والسياسات المحلية الفعالة

١٠- يتعين على البلدان النامية، لكي "تُقلع" أن تبلغ درجة معينة من التنظيم السياسي والاقتصادي مع وجود أسواق فعالة بشكل معقول ودولة تؤدي مهامها بشكل جيد. وفي أقل البلدان نمواً وفي كثير من البلدان النامية، يتعين تعزيز هذه الشروط تعزيزاً قوياً من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وجعل التجارة الحرة تصبح مصدراً لمكاسب الرفاهية الموزعة بعدل على كامل الاقتصاد. والاستقرار الاقتصادي الكلي هو مطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ولاستئصال شأفة الفقر.

١١- ولا يمكن للاستراتيجيات الإنمائية أن تنجح إلا عندما تنفذها في بيئة سياسية مستقرة حكومات عازمة على جعل التنمية المستدامة أولوية من الأولويات. فبدون إرادة حقيقية للتنمية، لا يمكن تحقيق التنمية. والحكومات الديمقراطية المسؤولة وسيادة القانون تكفل التنمية بثبات أكبر عن طريق استقرار الأنظمة السياسية والأولوية الممنوحة للتنمية، وعليه، فإن هذه الأمور تظهر، إلى جانب احترام حقوق الإنسان، كمتطلبات أساسية للاستراتيجيات الإنمائية المستدامة.

١٢- إن التنمية تتطلب وجود ادخارات أكبر ومعدلات استثمار أعلى وتعليم أفضل. والادخارات الأكبر متصلة اتصالاً مباشراً بالسياسات الاقتصادية الكلية السليمة الهادفة إلى تجنب التضخم المحلي وانخفاض أسعار الصرف على

السواء. ويضاف إلى ذلك أن فعالية ومثانة القطاع المالي المحلي حاسمتان لضمان الوصول العادل إلى الائتمان، وزيادة إنتاجية الاستثمار، وبالتالي، تحقيق ادخارات أكبر عن طريق تحسين المكافأة.

١٣- وإن التجارة الحرة وحماية البيئة يمكن ويجب أن تدعم بعضهما بعضاً. فالتجارة الحرة توفر الإطار لاستخدام الموارد البيئية استخداماً أكثر فعالية عن طريق استحداث الميزات التنافسية الطبيعية بشكل أفضل وعن طريق الابتكارات التكنولوجية التي تتيحها وفورات الحجم والمنافسة في الأسواق العالمية. وفي الوقت ذاته، يمكن للمتطلبات البيئية أن تقدم حافزاً للابتكار التكنولوجي وللفعالية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن المنافع البيئية للتجارة الحرة ليست تلقائية - أي أنها لن تتجسد إلا إذا نُفذت سياسات بيئية فعالة على كلا المستويين الوطني والمتعدد الأطراف.

١٤- وإن السياسات الاجتماعية التي تشمل الصحة، والتعليم الابتدائي والتقني، خصوصاً للفتيات، وكذلك شبكات السلامة الاجتماعية، تدرّ عائداً مرتفعاً للإنفاق العام من حيث النمو. والتعليم هو أحد الأموال العامة الرئيسية الذي يتعين على الدولة أن تصونه كي تكفل استيعاب التكنولوجيا، وبذلك، إلى جانب الاستثمار في رأس المال المادي، زيادة الإنتاجية. ولقد أبرزت الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً في آسيا واقع أن البلدان التي تملك شبكات سلامة اجتماعية فعالة أثناء حدوث أزمة مالية أو اقتصادية هي أقدر على التكيف وأحسن تجهيزاً لتخفيف الآثار السلبية.

١٥- وإن القطاع الخاص الذي يعمل في أسواق فعالة وتنافسية هو محرك النمو الاقتصادي والمصدر الرئيسي للعمالة في معظم البلدان النامية. إنه يزيد القدرة التنافسية للبلدان النامية، مساهماً بذلك في إدماجها في الاقتصاد العالمي.

١٦- وعليه، فإن التنمية تتطلب قبل كل شيء العمل الهادئ للأسواق العادلة والتنافسية للمنتجات والخدمات والموارد الأخرى، بما في ذلك الائتمان والموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، من الضروري كبح عمل الحكومات التعسفي ضد الأعمال التجارية، ومكافحة الفساد، ومنع الممارسات التواطئية بين السلطات العامة والقلّة المحتكرة أو المحتكرين الساعين وراء الربح الاحتكاري بسياسات للمنافسة محددة.

باء- إيلاء الاهتمام للمعوقات الاقتصادية والاجتماعية المحددة التي تواجهها البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف

١٧- للقواعد المتعددة الأطراف أهميتها في مضمار التنمية، ذلك أنها مسهم في توفير بيئة مستقرة وقابلة للتنبؤ. والاندماج التدريجي للبلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف لن يتوقف على نجاح إصلاحاتها الداخلية وعلى القدرة التنافسية لاقتصاداتها فحسب، وإنما سيتوقف أيضاً على قدرة هذا النظام على أن يواجه ويراعي بصورة مناسبة الإمكانيات والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية المحددة لهذه البلدان، ولا سيما أقلها نمواً.

١٨- وفي هذا السياق، لا بد من جعل المعاملة الخاصة والتمتياز أداة أفضل للتنمية، بحيث تمكن البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، من الاندماج التدريجي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي تشجيع البلدان النامية على استخدام أحكام المعاملة الخاصة والتمتياز استخداماً كاملاً.

١٩- وينبغي أن تستمر البلدان النامية في تلقي معاملة تفضيلية فعالة في مجال النفاذ إلى الأسواق من البلدان الصناعية ومن البلدان النامية الأكثر تقدماً. وينبغي، بصفة رئيسية، إعفاء جميع المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً من الرسوم الجمركية لدى دخولها إلى أسواق البلدان الصناعية والبلدان النامية الأخرى الأكثر تقدماً. وينبغي تشجيع اعتماد حوافز إيجابية في إطار نظام الأفضليات المعمم تكون مرتبطة بسياسات التنمية المستدامة وبالمعايير المتعددة الأطراف.

٢٠- وينبغي أن تلتزم البلدان النامية بالتحريك الاقتصادي على نحو يتفق واحتياجاتها الإنمائية، وأن تكون مستعدة، من خلال خطط التكامل الإقليمي بين البلدان النامية، لإقامة مناطق للتجارة الحرة على نحو يتفق تمام الاتفاق مع أحكام منظمة التجارة العالمية، كسبيل إلى تعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق وفورات الحجم الكبير، بغية التأهب للانطلاق صوب التحرير الاقتصادي المتعدد الأطراف.

٢١- وتتيح الترتيبات الإقليمية المعقودة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس التبادل في علاقاتها التجارية تدعيم النمو الاقتصادي للبلدان النامية من خلال توفير ديناميات جديدة للاستثمار والتجارة.

جيم- توفير الموارد الكافية

٢٢- يمثل استقرار وكفاءة الأسواق المالية الوطنية والإقليمية، وزيادة المدخرات الوطنية، والتخصيص الأمثل للموارد أساساً سليماً للنمو الاقتصادي المستدام.

٢٣- وقد أتاحت عولمة الأسواق المالية تعزيز إمكانية تحويل الأموال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وعن طريق استثمارات الحوافز والقروض المصرفية.

٢٤- وينبغي أن يبقى فتح نظام الاستثمار أولوية من أولويات البلدان النامية. وفي هذا الصدد، سيتيح إطار من القواعد التي تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر والمتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف في منظمة التجارة العالمية تعزيز التدفقات الاستثمارية المستقرة عن طريق تهيئة مناخ استثماري أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ على نطاق العالم.

٢٥- ولئن كان بعض الاقتصادات الناشئة قد أفاد إفادة كاملة من إمكانية اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، فإن معظم أقل البلدان نمواً لم تستطع ذلك بسبب الافتقار إلى سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة، والضعف الهيكلي لإطارها المؤسسي والقانوني، ولا سيما في قطاعها المالي، وبسبب المخاطر المترتبة على تقلب الأسواق المالية. ويجب

مواصلة تحرير تدفقات رؤوس الأموال. ولكن إلى جانب تحرير الأسواق المالية، لا بد من مواصلة تطوير قواعد الحيلة وتعزيز الإشراف تلافياً للمخاطر الناشئة عن اضطراب الأسواق المالية. وينبغي، في هذا الصدد، المضي قدماً في تمكين صلاصة الأسواق المالية الداخلية وأداء الاقتصاد الكلي من جهة أولى، وتحسين النظام المالي الدولي من حيث شفافية التدفقات، ودرء الأزمات المالية، ومحاربة الفساد وغسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب، فضلاً عن تثبيت الأسواق المالية من جهة أخرى.

٢٦- وستبقى المساعدة الإنمائية الرسمية مورداً أساسياً للكثير من البلدان النامية. وينبغي زيادة حجمها تدريجياً كي يتطابق مع الهدف الذي اتفقت عليه الأمم المتحدة والبالغ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية، على أن يخصص ما نسبته ٠,٢ في المائة منه لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تساهم المساعدة الإنمائية الرسمية في جملة أمور منها إنشاء الهياكل العمرانية، ووضع السياسات الاجتماعية، وبناء القدرات، بما في ذلك بناء القدرات المتصلة بالتجارة لتعزيز المهارات التجارية ومساعدة تلك البلدان على الاندماج في النظام لتجاري العالمي، وينبغي أن تقتزن المساعدة بإصلاح السياسة العامة صوب تحقيق التنمية المستدامة. ويعد التنسيق بين المانحين ومملكة البلد المستفيد الكاملة شرطين لا بد منهما لكي تكون المساعدة فعالة وموجهة نحو الأهداف المناسبة.

دال- موامة القواعد والمبادئ على الصعيد المتعدد الأطراف

٢٧- إن الضغوط التي تمارسها الأسواق المالية العالمية على الحكومات كي تكفل صواب مقوماتها الاقتصادية، وعلى المؤسسات كي تحقق عوائد أكبر للاستثمار، تساهم في "تنافس القواعد" بين النظم الوطنية الضريبية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية. ولذلك، من المهم أن يتاح للبلدان النامية، عند تطبيق إصلاحاتها الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية لصادراتها وتهيئة مناخ موات للاستثمار، ما يمكنها من تنفيذ السياسات الضريبية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية التي لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٨- ويستدعي اتفاق البلدان النامية والصناعية على بذل الجهود من أجل اعتماد هذه السياسات وتنفيذها وضع قواعد متعددة الأطراف تقوم على مبادئ مقبولة على نطاق واسع هي:

في القطاع الاجتماعي

- تنفيذ الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية تنفيذاً فعالاً في القطاع البيئي (الحق في التنظيم النقابي؛ والحق في المفاوضة الجماعية؛ وحظر استغلال عمل الأطفال؛ وتحريم السخرة؛ وحظر التمييز في أماكن العمل)؛

في القطاع البيئي

- تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل بروتوكول مونتريال، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، بعد إبرامها وتوقيعها والتصديق عليها، بما يتفق ومبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتميزة، ومع مراعاة المبادئ البيئية الأساسية مثل المبدأ الوقائي؛

في القطاع المالي

- تعزيز الإشراف الاحترازي الفعال وتعزيز المعايير المتعلقة بشفافية تدفقات رؤوس الأموال لتوطيد القطاعات المالية الداخلية في البلدان النامية ودرء الأزمات النظامية العالمية؛
 - محاربة الفساد وغسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب.
- ٢٩- وسيتعين أيضا التصدي للبعد الإنمائي لدى التفاوض على القواعد المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافس وبشأن تيسير التجارة.

هاء- الاتساق

- ٣٠- يقتضي تحقيق الاتساق بين الاستراتيجيات الداخلية والسياسة التجارية والسياسة الاستثمارية الدولية ومواءمة القواعد الاجتماعية والبيئية على الصعيد المتعدد الأطراف زيادة فعالية التنسيق بين البلدان المانحة والبلدان التي تقدم أفضليات تجارية كما تقتضي مشاركةً وملكيةً كاملتين من قبل البلدان المستفيدة.

ثالثاً - مساهمة الأونكتاد في صياغة استراتيجيات للتنمية المستدامة

ثالثاً- ١ برنامج عمل المنظمة للأعوام الأربعة المقبلة

ثالثاً- ١-١ مقدمة

٣١- ينبغي أن يسهم برنامج عمل الأونكتاد للأعوام الأربعة التالية للمؤتمر العاشر في تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية وفقاً للاتجاهات المبينة أعلاه مع مراعاة الطبيعة الخاصة للمحافل الدولية الأخرى في الوقت ذاته. وهذا سيتطلب تعديل برنامج العمل المتفق عليه في المؤتمر التاسع تبعاً لذلك، استناداً إلى تعريف محدث لدور الأونكتاد وإلى مجموعة من الأولويات التي تعكس الاحتياجات والظروف الحالية.

٣٢- وعند صياغة برنامج عمل المنظمة للأعوام الأربعة المقبلة، ينبغي مراعاة دور الأونكتاد الثلاثي الذي يشمل ثلاثة جوانب:

- القيام بدور المحفل للمناقشات والمداولات الحكومية الدولية التي تدعمها بصورة خاصة عمليات تبادل الخبرات فيما بين الخبراء. وتشمل هذه الأنشطة المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة لمفاوضات جولة منظمة التجارة العالمية الجديدة وترمي إلى بناء توافق آراء؛

- تنفيذ أنشطة البحوث وجمع البيانات وتحليلها وهي الأنشطة التي توفر مؤشرات لمناقشات الخبراء وممثلي الحكومات؛

- القيام، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات والجهات المانحة الأخرى، بتوفير أنشطة التعاون التقني المستندة إلى احتياجات البلدان النامية والمترابطة والمتشابكة إلى حد بعيد مع أنشطة البحث والتحليل.

وينبغي أن يتعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الدولية الأخرى في المجالات المتصلة بالتجارة والتنمية لتعزيز التكامل والدعم المتبادل بين السياسات.

٣٣- وفيما يتعلق بوضع القواعد العالمية في الشؤون التجارية، لا يشكل الأونكتاد محفلاً ملائماً للتفاوض بشأن القواعد المتعددة الأطراف. فهذا من اختصاص منظمة التجارة العالمية.

٣٤- ويتعين على الأونكتاد في مناقشاته على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الخبراء، وفي أنشطته التحليلية وفي التعاون التقني، أن يواصل التركيز على ميادين النشاط الأربعة المبينة في الفقرات من ٨٦ إلى ٩٤ من وثيقة

ميدراند ألا وهي: التجارة في السلع والخدمات والقضايا السلعية؛ والاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا؛ والهيكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة؛ بالإضافة إلى موضوع العولمة والتنمية الأعم.

٣٥- بيد أنه على غرار الأونكتاد التاسع، سيتعين على مؤتمر الأونكتاد العاشر تحديد الأولويات في هذه الميادين الأربعة. وينبغي أن تعكس هذه الأولويات المزايا النسبية للأونكتاد بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة لولايته العامة التي تكمن في تحليل مركب لأبعاد التجارة والتنمية في كل موضوع. وينبغي أن يراعى أيضاً في اختيار الأولويات التغييرات التي حدثت منذ ميدراندا بالإضافة إلى جدول أعمال المجتمع الدولي في الشهور المقبلة.

٣٦- ويمكن اقتراح مواضيع الإصلاحات المؤسسية الداخلية وبناء القدرات في القطاعين التجاري والاقتصادي، وإشراك مختلف عناصر المجتمع المدني الفاعلة في عملية التنمية والتكامل الإقليمي، على وجه الخصوص، كمواضيع ذات أولوية في مختلف ميادين نشاط الأونكتاد.

٣٧- ويدعو تزايد خطر تهيمش أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي إلى استمرار جعل المشاكل المحددة لأقل البلدان نمواً محوراً لأنشطة الأونكتاد وبرامجه الخاصة بالمساعدة.

بيد أنه ينبغي أن يراعى في أنشطة الأونكتاد، وبخاصة برامج المساعدة التقنية، احتياجات البلدان التي تواجه مشاكل مماثلة.

٣٨- وينبغي عدم إدراج المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان، والأهمية الرئيسية للتنمية الاجتماعية والبشرية المستدامة، والبعد الخاص بنوع الجنس، وتخفيف الفقر في برنامج عمل الأونكتاد، نظراً لعدم تمتع المنظمة بميزة نسبية حقيقية في هذه الميادين. بيد أنه عند تنفيذ برنامج عمل الأونكتاد، يجب أن تسهم أنشطته المتصلة بالتحليل والتعاون التقني في تحقيق استجابة عالمية من المجتمع الدولي للمشاكل الحالية في هذه الميادين، مع مراعاة العمل الذي تؤديه المنظمات الحكومية الدولية المختصة الأخرى.

ثالثاً- ١-٢ برنامج العمل في ميادين نشاط المنظمة الأربعة

(أ) العولمة والتنمية

٣٩- ينبغي أن يواصل الأونكتاد التركيز على آثار العولمة على التنمية المستدامة. وينبغي على وجه التحديد أن يكون هناك عمل تحليلي ينصب على ما يلي:

(أ) تأثير الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي والإصلاحات من الجيل الثاني على التنمية، في ضوء تزايد الترابط العالمي؛

(ب) كيفية تحسين الآثار الإيجابية للعولمة والتقليل إلى الحد الأدنى من آثارها السلبية، بما في ذلك التوزيع غير المتكافئ للفوائد، مع مراعاة أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي المعتمد على السوق شرط ضروري للتنمية؛

(ج) أهمية الإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات، مع التركيز بصورة خاصة على قضايا مثل حسن الإدارة، بما في ذلك تبادل الخبرات بشأن منع الفساد ومكافحته بالإضافة إلى إنشاء إطار تنظيمي مؤات للتنمية اقتصاد سوقي؛

(د) دور ومسؤوليات مختلف عناصر المجتمع المدني الفاعلة المساهمة في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي؛

(هـ) دور عمليات التكامل الإقليمي، بين البلدان النامية وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء، في ضمان زيادة الاستقرار الاقتصادي وتخفيف أثر الصدمات الخارجية السلبية. وينبغي أن يشمل ذلك تحليل تجارب التكامل الإقليمي الإيجابية التي يسرت النمو الاقتصادي للبلدان الأعضاء. وفي هذا السياق، ينبغي أن يستمر الأونكتاد في توفير التعاون التقني للبلدان النامية، على أساس معتمد على الطلب، فيما يتعلق بإنشاء إطار مؤسسي وتنفيذ السياسات المتصلة بميادين نشاط الأونكتاد، وهي مسألة ضرورية للتكامل الإقليمي. وينبغي أن تتفق هذه المخططات مع النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تدعمه بالتالي؛

(و) المشاكل المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، ينبغي مراعاة النتائج والخبرات المتحققة في تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً، بالإضافة إلى الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً (١٩٩٧)؛

(ز) أفضل وسيلة تمكن الأونكتاد من مساعدة البلدان النامية في إدارة ديونها الوطنية. وفي هذا السياق، يستطيع المانحون، بالإضافة إلى البلدان النامية المستفيدة، فيما يتعلق بتكاليف إدارة الديون، تقديم الدعم المستمر إلى برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي.

(ب) الاستثمار، وتنمية المشاريع والتكنولوجيا

٤٠- ينبغي أن يواصل الأونكتاد أنشطته الخاصة بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأن يطورها بنية التوصل إلى فهم أفضل للعلاقات بين الاستثمار والتجارة والتنمية ودراسة إسهام التدفقات الاستثمارية في عملية التنمية. وفي هذا الصدد، يجب تأكيد الجودة الفائقة لتقرير الاستثمار العالمي.

وفي هذا السياق، ينبغي أن يواصل الأونكتاد الأنشطة التحليلية المتعلقة بالإطار المؤسسي والاقتصادي الكلي ومختلف العوامل الموقعية القادرة على تعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر والحفاظ عليه في البلدان النامية، بالإضافة إلى الأنشطة التحليلية المتعلقة بالتفاوض حول القواعد المتعددة الأطراف في مجال الاستثمار، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات والظروف المحددة للبلدان النامية في هذا السياق.

وينبغي أن تكمل هذه الأنشطة التحليلية النقاش الدائر على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى الخبراء والرامي إلى بناء توافق آراء وينبغي أن تقترن بأنشطة للتعاون التقني ترمي إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار.

٤١- وينبغي أن يقوم الأونكتاد بعمل تحليلي وأن يوفر محفلاً لتبادل الخبرات على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الخبراء فيما يتعلق برسم سياسات مؤاتية للتنمية القطاع الخاص على المستويات المحلي والوطني والإقليمي.

وعلى وجه الخصوص، يمكن مواصلة بحث شروط تعزيز التنمية المحلية ودراسة الاختلافات القائمة بين الأقاليم، والعوامل التنافسية التي تعبر عنها والعناصر الفاعلة المحلية التي ينبغي ضمها إلى تعريف عمليات التدخل، والتجارب المتصلة بأشكال الشراكة الجديدة والحوار بين القطاعين العام والخاص، ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها المحددة، وآليات زيادة مستوى الاستثمار الأجنبي والمحلي وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، ودور التمويل البالغ الصغر كجزء لا يتجزأ من المؤسسات المالية.

٤٢- وينبغي أن يدعم الأونكتاد، عن طريق الأنشطة التحليلية الملائمة، الجهود التي تبذلها البلدان النامية بغية تحديد السياسات واعتمادها وتنفيذها والاستجابة للتغيرات التكنولوجية والعلمية. وينبغي أن يوفر أيضاً محفلاً للنقاش بشأن هذه القضايا على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الخبراء، بدون تكرار المفاوضات والمناقشات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ضمن منظمات أخرى.

٤٣- وفي ميدان الأنشطة هذا، ينبغي أن يتصدى الأونكتاد للقضايا المتصلة بالإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات ودور مختلف عناصر المجتمع المدني الفاعلة ولا سيما القطاع الخاص. وينبغي القيام بعمل تحليلي بشأن إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يؤدي إلى تنمية القطاع الخاص ويساعد على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وتنمية الخبرة المحلية بالإضافة إلى الشبكات الإقليمية.

٤٤- وبالإشارة إلى التكامل الإقليمي، يمكن للأونكتاد أن يدرس تأثير هذا التكامل على ما يلي:

(أ) تطوير قدرات المؤسسات على المنافسة وبشكل خاص في البلدان النامية، وتعزيز حلقات التنافس لإنتاج السلع والخدمات، وكذلك تحديد وتعزيز تدابير الدعم المحيطة بهذه الحلقات؛

(ب) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ج) استنباط قواعد استثمار منسقة، وقبول هذه القواعد.

(ج) قضايا التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية

٤٥- يجب أن يواصل الأونكتاد ويعزز أنشطته قصد دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى الأونكتاد بشكل خاص أن يوفر محفلاً للنقاش على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى الخبراء، يتم فيه تحليل موضوعات مفاوضات منظمة التجارة العالمية المقبلة من منظور التنمية، قصد تمكين البلدان النامية من فهم القضايا المطروحة على نحو أفضل وتمكينها من المشاركة بشكل أكثر نشاطاً في تلك المفاوضات. ويجب إيلاء عناية خاصة للمسائل التالية:

(أ) الفرص التي يتيحها للبلدان النامية انفتاح البيئة الاقتصادية من خلال تعزيز الانضباط في قطاع الخدمات وفي مجالات المسائل ذات الصلة بالتجارة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمنافسة؛

(ب) كيفية استخدام المعاملة الخاصة والتفضيلية على نحو أفضل، بوصف ذلك أداة للتنمية لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في المجتمع التجاري العالمي؛

(ج) تحديد المسائل الأخرى التي يمكن أن يكون فيها للبلدان النامية اهتمام خاص بها، وكذلك طرق وسبل التغلب على المشاكل التي تعرقل اندماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وعلى الأونكتاد أن يناقش أيضاً طرق وسبل تكييف سياسات التجارة مع السياسات الأخرى، وتوجيه النقاش بحيث يبتعد عن المخاوف المتعلقة بأحادية الطرف والحمائية.

وعلى الأونكتاد أن يواصل أيضاً أنشطته في مجال التعاون التقني دعماً للبلدان النامية، وبشكل خاص أقل البلدان نمواً، في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي إعداد مفاوضات منظمة التجارة العالمية المقبلة، وفي تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن المفاوضات الحالية والمقبلة. وبالإضافة إلى ذلك بإمكان الأونكتاد أن يوفر التعاون التقني للبلدان النامية في تطوير خيارات التفاوض من خلال مستوى وسياق المفاوضات التجارية المختلفين.

٤٦- وعلى الأونكتاد أن يواصل أنشطته في مجال الأفضليات التجارية وما اتصل بذلك من مسائل متعلقة بقواعد المنشأ. وعليه بشكل خاص أن يدرس كيفية إفادة البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً بشكل خاص على نحو أفضل من الأفضليات القائمة، وكيفية قيام البلدان النامية الأكثر تقدماً من غيرها بتوفير فرصة لأقل البلدان نمواً للوصول إلى أسواقها على أساس تفضيلي. وعلى الأونكتاد أن ينشر على أساس متواصل معلومات دقيقة عن النظم القائمة.

وباستخدام تكنولوجيا المعلومات العصرية، بإمكان هذه المعلومات أن تيسر حصول الجهات الاقتصادية الفاعلة على معلومات صحيحة. والذي يمكن أن يكون أيضاً مفيداً في الأونكتاد هو مناقشة للموضوعات ذات الصلة بتطبيق "شرط التمكين" (نظام التصنيف مثلاً)، مع مراعاة الأوضاع والسياسات الاقتصادية المتغيرة في البلدان النامية. وعلى المنظمة أيضاً أن تواصل تعاونها التقني مع الجهات الاقتصادية الفاعلة في استخدام الأفضليات.

٤٧- وعلى الأونكتاد أن يواصل أنشطته التحليلية وأن يشجع أيضاً تبادل الخبرات في مجال السلع الأساسية، وذلك بشكل خاص في ما يتعلق بما يلي:

(أ) التنويع، بوصفه الاستراتيجية المناسبة لكسر حلقة الاعتماد على السلع الأساسية ولتثبيت حصائل الصادرات؛

(ب) أدوات إدارة المخاطر.

٤٨- وعلى الأونكتاد أن يواصل القيام بالأنشطة التحليلية وأن يوفر محفلاً للنقاش على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى الخبراء بشأن سياسات وقواعد المنافسة، قصد زيادة وعي البلدان النامية وتمكينها من تقاسم خبراتها. وبإمكان الأونكتاد بشكل خاص أن يحلل أهمية الاحتكارات التي تملكها الدول والاحتكارات الخاصة في الأسواق الناشئة، والروابط بين الاستثمار والمنافسة، وأنواع التنظيم المكيف وفق مختلف مستويات تطور السوق. وبإمكان الأونكتاد أيضاً أن يقوم بعمل تحليلي دعماً لمفاوضات قواعد المنافسة المتعددة الأطراف، مولياً عناية خاصة لاحتياجات البلدان النامية وأوضاعها في هذا السياق.

وبإمكان الأونكتاد أن يواصل أنشطته في مجال التعاون التقني الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في تحديد قواعد وسياسات المنافسة وتنفيذها.

٤٩- وعلى الأونكتاد أن يظل يلعب دوراً هاماً في معالجة المسائل ذات الصلة بالتجارة والبيئة والتنمية. ويجب أن يولي عناية خاصة لتأمين الدعم المتبادل والتكامل في العمل بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وسائر المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز، وذلك لمساعدة البلدان النامية بشكل فعال على مواجهة تحديات التجارة والبيئة وتحقيق التآزر الإيجابي الأمثل بين تحرير التجارة وحماية البيئة والصحة ودعم البلدان النامية في نفس الوقت، في انتهاج سياسات بيئية فعالة، على المستويين المحلي والدولي.

وعلى الأونكتاد أن يهدف إلى تجاوز المشاغل القائمة بشأن أحادية الطرف والنزعة الحمائية الإيكولوجية. وعليه أن يزيد الوعي ويبني الثقة في قدرة المعايير البيئية المعززة المحتملة على تشجيع النمو الاقتصادي لصالح

التنمية المستدامة. وبالتالي، على الأونكتاد أن يشجع البلدان النامية على إدماج الاعتبارات البيئية في سياساتها التجارية والإنمائية، ودعمها في تقدير أولوياتها بهذا الخصوص.

وعلى الأونكتاد أن يستكشف الروابط بين مختلف مسائل تحرير التجارة والمسائل البيئية وطلبات البلدان النامية للمعاملة التمايزة والتفضيلية. وفي هذا السياق، يكون لمزيد البحث، الذي كله منفعة بالتأكيد، في القدرة المحتملة على تحقيق فوائد اقتصادية مباشرة ونتائج بيئية إيجابية للبلدان النامية أهمية خاصة. وعلى الأونكتاد أن يواصل السعي إلى إيجاد آليات إيجابية لتحسين الوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة في السلع والخدمات المفضلة من الناحية البيئية. وبإمكانه أن يدعم بناء الشراكات من أجل التنمية المستدامة كما أعلن عن ذلك في مؤتمر ليون (١٩٩٨) بشأن "شركاء من أجل التنمية".

٥٠- وفيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات في هذا المجال من مجالات النشاط، بإمكان الأونكتاد أن يقوم بتحليل وكذلك بتعاون تقني بشأن الأطر التنظيمية الملائمة لتنمية التجارة. وعلى الأونكتاد أن يعالج، في هذا المجال من الأنشطة، المسائل التالية ذات الصلة بالتكامل الإقليمي:

(أ) آثار إزالة الحواجز القائمة أمام التجارة فيما بين البلدان النامية؛

(ب) إقامة ضوابط إقليمية في المسائل المتصلة بالتجارة، مثل المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والتدابير الصحية وتدابير صحة النبات والحواجز التقنية أمام التجارة؛

(ج) أوجه التفاعل القائمة بين المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والمفاوضات التجارية الإقليمية؛

(د) منظور التنمية في المعاملة بالمثل بين التجمعات الإقليمية للبلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ويجب تشجيع هذه الأنشطة التحليلية في النقاش على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى الخبراء، ويجب أن يرافق هذه الأنشطة تعاون تقني يرمي إلى مساعدة البلدان النامية في عمليات تكاملها الإقليمية. وبشكل خاص يمكن للأونكتاد، على أساس الطلب، أن يساعد البلدان النامية، وبشكل خاص أقل البلدان نمواً، في تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة. وعليه أيضاً أن يواصل تقديم التعاون التقني للمنظمات الإقليمية في إعداد اتفاقات للتجارة الحرة مع البلدان المتقدمة وكذلك في إطار منظمة التجارة العالمية.

(د) بنية الخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة

٥١- على الأونكتاد أن يواصل، بالاستناد إلى الخبرة التي اكتسبها وعلى إثر تقييم عمله السابق في هذا المجال، تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في إقامة بنية للخدمات في مجالات الجمارك والنقل والأعمال المصرفية والسياحة

والتأمين، وكذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي حين يجب بالتأكيد أن يظل وضع القواعد يخضع لمجال منظمة التجارة العالمية الخاص، فإن للأونكتاد ميزة مقارنة من حيث توفير الأنشطة التحليلية والمساعدة التقنية في هذا المجال. وعلى الأونكتاد أن يسهم في ميدان تيسير التجارة من خلال العمل التحليلي دعماً لمعالجة هذه المسائل في جولة منظمة التجارة العالمية المقبلة، ويجب أن يتابع الندوة الرفيعة المستوى المنعقدة بكولمبوس، أوهايو.

ويجب أن تكون المجالات التالية في محور برنامج الأونكتاد، فيما يتعلق بكل من أنشطته التحليلية وتعاونها التقني:

(أ) تيسير التجارة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة ذات الصلة بالتجارة وبشكل خاص بُعد التجارة الإلكترونية المتصل بالتنمية؛

(ب) الإصلاحات المؤسسية، وأنشطة بناء القدرات والتدريب الداعمة لإقامة بنية فعالة للخدمات من أجل التجارة؛

(ج) المكاسب المحتملة في فعالية بناء هياكل الخدمات الأساسية للتجارة على الصعيد الإقليمي؛

(د) المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً، مثل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات وبناء قدرة في مجال الموارد البشرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات ومن ثم المشاركة في مجتمع الإعلام.

ثالثاً - ٢ طرق وسبل تحسين فعالية عمل الأونكتاد

٥٢- شهد الأونكتاد عملية إصلاح شامل واسعة النطاق خلال المؤتمر الثامن الذي انعقد بكرتاخينا في عام ١٩٩٢. وما درج على وصفه بـ "روح كرتاخينا" قد ألهم، إلى حد كبير، أنشطة الأونكتاد بين المؤتمرين الثامن والتاسع. ومن جهة أخرى لم يحقق الأونكتاد الثامن ما فيه الكفاية من حيث تنسيق تلك الأنشطة.

وقد خفض الأونكتاد التاسع عدد الاجتماعات، وذلك أساساً عن طريق خفض الإطار المؤسسي وجعله يقتصر على ثلاث لجان رئيسية. وفي حين نُفذت القرارات التي اتخذها الأونكتاد التاسع بشأن شكل مجلس التجارة والتنمية الجديد ووظائفه تنفيذاً مرضياً إلا أنه لا تزال هناك أوجه قصور من جانب اللجان الثلاث في تحقيق الأهداف المحددة لها في ميدران. ولدى تحليل العمل الذي أنجزته اللجان منذ إنشائها يتبين أن قدرماً مفراطاً من الوقت قد أُنفق على مناقشة "الاستنتاجات المتفق عليها" فيما لم يخصص إلا القليل جداً من الوقت للحوار الموضوعي. وبالإضافة إلى ذلك فإن متابعة عمل اللجان غير مؤمنة في جميع الأحوال بشكل ملائم. وبناء على ذلك هناك مجال لـ "ضبط" وتحسين

الإجراءات القائمة. ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المسائل المتصلة بسير اللجان وبتحسين تناسق ولاياتها مع شعب الأمانة.

٥٣- ولا بد للأونكتاد بناء على ذلك من أن يعيد التأكيد على الحاجة إلى ضمان التوزيع الأمثل لموارد المنظمة عن طريق تركيز أنشطته على المسائل التي فيها للأونكتاد ميزة مقارنة حقيقية، وعن طريق اختيار عدد محدود من الأولويات بما يتفق والمبادئ المحددة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يُطلب من الأونكتاد تقييم عمله بنفسه (رصد التأثير).

٥٤- وعلى الأونكتاد أن يحسّن تكامل النقاش الحكومي الدولي ونقاش الخبراء من جهة، والتحليل والتعاون التقني من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، على الأونكتاد أن يحسّن متابعة نتائج النقاش، والتحليل، والتعاون التقني. وتماسك الأنشطة ومتابعتها سوف يسهمان في تأثير المنظمة على الموضوعات التي لها فيها ميزة مقارنة.

٥٥- ويجب أن يكون التعاون التقني قائماً على الطلب ومستنداً إلى تقديرات احتياجات البلدان المتلقية. وعلى المؤتمر أن يشدد على الحاجة إلى تعزيز التنسيق الداخلي لأنشطة التعاون التقني وذلك، في جملة أمور، من خلال عرض خطوط إرشادية سنوية على الدول الأعضاء تُصاغ تحت مسؤولية الأمين العام المباشرة. ويجب السهر على مراعاة أولوية أقل البلدان نمواً. غير أن برامج الأونكتاد للمساعدة التقنية يجب أن تراعي أيضاً احتياجات البلدان التي تواجه مشاكل مماثلة.

ولزيادة فعالية أنشطة التعاون التقني، سيحتاج الأمر إلى تعزيز رصد وتقييم كل مشروع من المشاريع على نحو ملائم. وبشكل خاص يجب تقييم تأثير المشاريع على القدرات الوطنية للبلدان المتلقية، ويجب إخضاع برامج المساعدة التقنية لعملية حساب للتكاليف.

ويجب استكشاف الطرق والسبل الكفيلة بإدخال الآليات وتحسينها من أجل استرداد للتكاليف بما يرمي إلى السعي إلى تحقيق الاستقلال الذاتي المالي لبرامج معينة.

ويجب أن يتم التعاون التقني ودعم بناء القدرات بتنسيق مع المانحين الآخرين لتحقيق التماسك والتكامل في العمل ولتفادي تداخل الأنشطة. وبهذا الخصوص يمكن أن تطبق المبادئ النازمة للإطار المتكامل لأقل البلدان نمواً - أي التنسيق فيما بين المانحين والملكية الكاملة للبلدان النامية - لمساعدة البلدان النامية الأخرى.

٥٦- ومزيد تماسك السياسات العامة أساسي لتشجيع قيام إطار للسياسات الاقتصادية العامة يتميز بالانفتاح والاستقرار، ولإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ويجب أن يشدد المؤتمر على الحاجة إلى تعاون ومبادرات مشتركة بين الأونكتاد وسائر الهيئات الدولية، وبشكل خاص منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي، بما يرمي إلى تحقيق هذا التكامل وهذا التآزر وإلى تفادي التنافس بين مختلف الجهات الفاعلة وتداخل أنشطتها. ومن المفروض أن يسمح هذا التعاون بتحسين التنسيق في تحديد هذه الأنشطة وكذلك في تنفيذها.

وعلى الأونكتاد بشكل خاص أن يركز على التكامل مع منظمة التجارة العالمية. وهذا التكامل مقرون بتمييز واضح لدوري الهيئتين (التفاوض في القواعد المتعددة الأطراف والامتيازات وتسوية المنازعات بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، وتحقيق التوافق في الآراء في مرحلتي ما قبل المفاوضات وما بعدها والنشاط التحليلي بالنسبة للأونكتاد، وكذلك أنشطة المساعدة التقنية التي تكتنف مهام المنظمتين الرئيسيتين).

٥٧- وعلى الأونكتاد العاشر أن يعتمد على الجهود المبذولة منذ ميدراندا، ولا سيما في مؤتمر قمة ليون، لتعزيز إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في كل من البلدان النامية والصناعية في حياة المنظمة وذلك، في جملة أمور، عن طريق تأمين المشاركة النشطة لممثليها في إعداد وعقد الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات الخبراء، وكذلك عن طريق استشارتهم بشأن تحديد وتنفيذ مشاريع التعاون التقني وفي إعداد الوثائق التحليلية. ويجب أن تُدار العلاقات بين أمانة الأونكتاد وممثلي المجتمع المدني بطريقة شفافة وفي إطار يكفل الأمن القانوني. ويُعد اختيار هؤلاء الممثلين بعناية بحسب مؤهلاتهم وقدراتهم أمراً حيوياً.

وعلى الأونكتاد أيضاً أن يوفر محفلاً للنقاش لممثلي المجتمع المدني في مسائل التجارة والتنمية.
